Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 43, No. 143
Sep. 2024

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Elias, Shaimaa Saber, (2024). "The Impact of Some Economic and Institutional Variables on Economic Growth". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 43 (143), 92 -113 , https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184570

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Impact of Some Economic and Institutional Variables on Economic Growth

Shaimaa S. Elias
College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Shaimaa Saber Elias, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq
shaima_saber@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184570

Article History: *Received*: 22/2/2024; *Revised*:23/4/2024; *Accepted*:15/5/2024; *Published*: 1/9/2024.

Abstract

The research aims to study the impact of the macroeconomic and institutional variables in achieving growth rates. The research started from the hypothesis that there is a positive direct relationship between the variables explained in the research and economic growth. To prove the research hypothesis, standard tools were used through the programming package (EViews 12). The (panel data) model was relied upon, and the research reached a set of results. It became clear that there is a relationship between the Gini coefficient and economic growth, as well as the effects of some political factors and foreign direct investment on economic growth, and the existence of a direct and significant relationship in the long run only between the coefficient Gini and the economic growth rate, as well as the existence of an inverse and significant relationship in the long run only between the political stability index and the economic growth rate. The research was divided into three sections. The first dealt with previous reference studies, while the second dealt with the relationship between the study variables, and the last dealt with the model or standard test.

Key words:
Economic growth, Corruption, Economic stability, Foreign direct investment.

ورقة بحثية

تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية في النمو الاقتصادي

شيماء صابر إلياس

جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد

المؤلف الواصل: شيماء صابر الياس ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد،
shaima_saber@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184570

تاريخ المقالة: *الاستلام:*2024/2/22؛ *التعديل والتنقيح:*2024/4/23؛ *القبول:*2024/5/15؛ *النشر:* 2024/9/1.

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة تأثير الاقتصاد الكلي ومتغيراته المؤسساتية في تحقيق معدلات النمو, و انطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المفسرة في البحث والنمو الاقتصادي، ومن أجل إثبات فرضية البحث تم استخدام الأدوات القياسية من خلال حزمة البرمجة (EViews 12), فقد تم الاعتماد على أنموذج (panal data), وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، إذ اتضح أن هناك علاقة بين معامل جيني والنمو الاقتصادي وكذلك هناك تأثيرات لبعض العوامل السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصاد، ووجود علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل فقط بين معامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، فضلاً عن وجود علاقة عكسية ومعنوية في المدى الطويل فقط بين مؤشر الاستقرار السياسي ومعدل النمو الاقتصادي، وقُسِم البحث على ثلاثة مباحث، الأول تناول الدراسات السابقة المرجعية، في حين الثاني تناول العلاقة بين متغيرات الدراسة، والأخير جاء للأنموذج أو الاختبار القياسي.

الكلمات الرئيسة

النمو الاقتصادي، الفساد، الاستقرار الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (43)، العدد (143))،
أيلول 2024

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الياس، شيماء صابر، (2024). "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية في النمو الاقتصادي" ***تنمية الرافدين***، 43 (143)، 92-113،
https://doi.org/10.33899/tanra.2024.184570

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

إن تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي أخذ مكانة واسعة في أدبيات التنمية الاقتصادية، إذ تسعى الدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع، فضلاً عن تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروات بين المواطنين، إذ بدأ الاهتمام بدراسة وقياس مفاهيم توزيع الدخل والتفاوت ومعدلات النمو الاقتصادي في دول العالم ككل والوقوف على المعضلات والمشاكل الاقتصادية وإيجاد الحلول الناجحة لها، والمؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها التفاوت في توزيع الدخل تعتبر من أهداف التنمية الاقتصادية في أي مجتمع فضلاً عن المؤشرات الأخرى.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أهمية الموضوع في حد ذاته، إذ يتناول البحث التأثير المتبادل بين التفاوت في توزيع الدخل وتأثير بعض المتغيرات المستقلة في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة هل أن هناك تأثير بين المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية قيد البحث والمتغير المعتمد المتمثل بالنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل؟

فرضية البحث:

1- هناك علاقة طردية طويلة الأجَل بين معامل جيني والنمو الاقتصادي.
2- هناك علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجَل بين التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي ومعدل النمو.
3- هناك علاقة متباينة التأثير بين مؤشر السيطرة على الفساد والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.
4- هناك علاقة عكسية طويلة الأَجل بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي والمؤسسي في النمو الاقتصادي باعتبارها متغيرات حقيقية ومؤثرة بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفسير العلاقة النظرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فضلاً عن إيجاد شكل العلاقة القياسية المفسرة لذلك، وكذلك التعرف على نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة واتجاهها.

منهج البحث:

تم الاعتماد في كتابة البحث على الأدبيات والنظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، فضلاً عن جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات قيد البحث واختبارها وفق الطرائق القياسية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والإطار النظري لمتغيرات البحث

أولاً: الدراسات السابقة

— دراسة **Alesina and Radrik** (1994) لقد أكدت تلك الدراسة 17 على أن التفاوت في توزيع الدخل له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام البيانات المجمعة عبر الدول Panel data) . وذلك

عكس دراسة Forbes (2000) والذي أوضحت أن هناك آثاراً موجبة للتفاوت في توزيع الدخل على النمو، حيث استخدمت أدوات اقتصاد قياسي مختلفة عن الدراسة السابقة، وكذلك عينات من دول مختلفة.

- دراسة **Smith** (2001) اختبرت هذه الدراسة 18 بشكل عملي فرضيتين: الاستهلاك وعدم كمال سوق الأئتمان – للقنوات الخاصة التي ينتقل منها أثر التفاوت في توزيع الدخل إلى معدلات الادخار الخاص. أنه عند مستويات الدخل المنخفضة، والتفاوت في توزيع الدخل يكون مصحوباً بزيادة في المدخرات الإجمالية.
- دراسة **Odedoken, M. and Round, J** (2004) أوضحت هذه الدراسة محددات التفاوت حتى توزيع الدخل وآثارها على النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية (35) دولةً، وحددت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على التفاوت المتمثلة في مستوى التنمية الاقتصادية، العوامل الاقتصادية، وحجم الموازنة الحكومية ومقدار الدعم 133 والتحويلات، ومساهمة القطاع الزراعي في إجمالي القوى العاملة، كذلك حددت القنوات التي ينتقل عنها أثر التفاوت إلى النمو في عدم الاستقرار السياسي وزيادة معدل الخصوبة والاستثمار في التعليم.
- دراسة **(ALAli, 2010)** بعنوان : "توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية" اعتمد البحث على الأسلوب القياسي والتحليل القائم على استخدام بيانات المقاطع العرضية لعينة مكونة من (90) دولةً نامية من ضمنها العراق ولمدة (22) عاماً، وتم تطبيق طريقة (OLS) . واهتمت الدراسة باختبار فرضية وجود علاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن تحسين نصيب الفرد من الدخل القومي يعتبر أحد الأسس الرئيسة لتقسيم الدول النامية إلى دول ذات دخل متوسط ودول ذات دخل منخفض، وهو ما يوضح أن معظم الدول ذات المستوى المرتفع لنصيب الفرد من الدخل القومي تتجه إلى تخفيض مدى التفاوت في توزيع الدخل.
- دراسة **(Herzer and Vollmer**, 2012) توزيع الدخل والنمو الاقتصادي عملت هذه الورقة على تحري العلاقة طويلة الأجَل بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في عينة من الدول تضم 46 دولةً للمدة 1995–1970. ولتحقيق هدف البحث قامت الدراسة باستخدام أسلوب Heterogeneous Panel Cointegration، وذلك بهدف تجنب مشكلة المتغيرات المحذوفة Omitted Variables. وعدم تماثل الدول Country Heterogeneity والتداخل Endogeneity، وإهمال العلاقة طويلة الأجل بين التفاوت في الدخل ومستوى الدخل الفردي، والاعتماد على متوسط البيانات.
- دراسة **(Amarante**, 2014) قامت هذه الدراسة بتحري العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي في عينة تضم دول أمريكا اللاتينية في المدة 2000–1990 وذلك باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية panel data). وتشير النتائج إلى اختلاف أثر التفاوت على النمو في المنطقة بحسب مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد على سبيل المثال، ظهر أثر التفاوت على النمو سالباً في الدول الأكثر فقراً، وموجباً في الدول الأكثر ثراءً، وتشير الدراسة إلى عدم قوة النتائج بشكل عام وإلى ضعف معنوية المعاملات، وترجع الدراسة ضعف الارتباط بين المتغيرين إلى وجود عوامل أخرى لا يظهرها التحليل وذات ارتباط بمستوى الدخل الخاص بالبلد محل الدراسة.

ومن خلال الدراسات السابقة تبين بأن البحث اختلف عن الدراسات السابقة بالعينة والسنوات، فضلاً عن المتغيرات.

ثانياً: الإطار النظري للعلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

تشير كتابات التنمية إلى أن المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية متمثلا في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي قد صاحبه تدهور في مستوى المعيشة وانتشار مظاهر ومشكلات الفقر، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل، لذلك أعيد النظر في مقاييس التنمية خلال عقد السبعينيات، بحيث أصبحت تتضمن تقليل التفاوت في توزيع الدخل، والقضاء على الفقر من خلال عملية النمو الاقتصادي.

1- مفهوم توزيع الدخل وأهميته:

بدأ الاهتمام بدراسة وقياس التفاوت في توزيع الدخل من قبل المفكرين الاقتصاديين والاحصائيين بعد الحرب العالمية الثانية، أن لتوزيع الدخل مظهرين، الأول ذو طابع نظري وله علاقة بالفلسفة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي، ويعبر عنه بالتوزيع الشخصي (personal distribution) والذي هو عبارة عن تقسيم الناتج (الدخل) على الأفراد وتحديد حصة كل فرد من هذا الناتج ومن مختلف المصادر، أمّا المظهر الثاني فهو ذو طابع عملي، ويعبر عنه بالتوزيع الوظيفي (Functional distribution) ، ويقصد به تقسيم الناتج (النخل) على أصحاب عوامل الانتاج والذين أسهموا في تكوينه، بمعنى تحديد حصة منه (الأجور) للعمال وريع الأصحاب الأراضي والعقارات والفائدة لمالكي رأس المال وأرباح للمنظمين (Sakar, 1983, 190). ويكتسب توزيع الدخل القومي اهمية من خلال ما يتضمنه من دور مهم في عمليات التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن قياس هذه العمليات بمقياس نمو معدل الدخل القومي أو الدخل الفردي فقط، وأنما يجب قياس وتحليل كيفية توزيع الدخل القومي بين السكان ومن الذي يستفيد من عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك لأن دراسة وتحليل التفاوت في توزيع الدخل ومعرفة نمط هذا التوزيع واتجاهاته وقياس التفاوت فيه، وتحديد التوزيع الاحتمالي له هو من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، وما يرتبط بها من سياسات الأسعار والضرائب والاعانات وتحديد الأجور والرواتب ومستوى المعيشة والرفاهية وغير ذلك (ALdulaimu, 1995, 1).

2- مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

إن التفاوت في توزيع الدخل هو الصورة السائدة في كل دول العالم المتقدم والنامي والمتخلف على السواء، وإن كانت درجة التفاوت تختلف من دولة لأخرى ومن وقت إلى آخر داخل الدولة الواحدة (ALHosary, 2007, 214) ويقصد بالتفاوت عدم المساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث توجد فئة قليلة تحصل على أعلى نسبة من الدخل، في حين غالبية فئات المجتمع تحصل على أقل نسبة من الدخل القومي.

وهذه هي الصورة المتطرفة لتوزيع الدخل لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخول أصبحت مسألة مهمة مع غياب أثر معدلات النمو المتحققة في كثير من بلدان العالم، ولقد حاول علماء الاقتصاد والاحصاء أن يجدوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخول، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون (باريتو pareto) ومضمونه

إنه كلما ازداد الدخل أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد، وذلك يؤدي إلى تقليل عدد المستفيدين منه، أي إن مقدار الدخل يتناسب عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه (Ahmed, 2009, 35). وبطبيعة الحال فلن يوجد مجتمع أنساني تتحقق فيه العدالة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون متحيزاً بالمطلق، غير أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين، إن التعادل التام بين المنافع الحدية لدخول كافة أفراد المجتمع لا ينطوي على تحقيق المساواة التامة في توزيع الدخل، إذ يختلف الأفراد ليس فقط اختلاف أعبائهم الاجتماعية وحاجاتهم إلى الدخل، بل باختلاف ميولهم وأذواقهم وقدراتهم على اشباع حاجاتهم، ويختلف الأفراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية، فلا يستوي العالم والجاهل، ومن هنا فلا بدّ من التفاوت ليحفز التفوق والتميز، ولذلك فان الصورة السائدة لتوزيع الدخل هي التفاوت حول المتوسط، وهي درجة وسط بين التفاوت المطلق والعدالة المطلقة .

وهناك العديد من المقاييس والمؤشرات المستخدمة للقياس التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الفئات في المجتمع والتي تهدف إلى إيضاح كافة التباينات في الدخل لعموم أفراد المجتمع، وسنتطرق إلى أهم هذه المقاييس التي يتم استخدامها بشكل منتظم في الدراسات التطبيقية.

أ- معامل جيني

نسبة للعالم الاقتصادي كورادو جيني حيث يعتبر من المقاييس المهمة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (1,1) وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي، وتكون المساحة مساوية للصفر، ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي، وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي إنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل (Albert Berry and John Serieux,2006,27)

ب- النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي قضية معقدة تحتاج إلى تفاعل إيجابي بين العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، إذ يعكس النمو الاقتصادي لكل دولة قدرتها على زيادة انتاجها من السلع والخدمات. ويمكن ذكر أبسط تعريف للنمو الاقتصادي على أنه زيادة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي لعامل التضخم ليعكس الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (Saymeh & Orabi, 2013, 341).

كما يعرف على أنه أنموذج تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير ايرادي في عمل وأداء الاقتصاد، وهو يحدث في المجتمعات على مر الزمان بشكل تلقائي (BuShimal, 2020, 40)

ومن مجمل التعريفات يمكن استنباط الخصائص الآتية للنمو الاقتصادي:

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الاجمالي للبلد زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبهذا فإن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروحا منه معدل النمو السكاني.
- الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية في الزيادة النقدية في دخل الفرد بعد خصم معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل مستمرة وعلى المدى الطويل، أي لا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب.

وباختصار يمكن القول إن النمو الاقتصادي يحدث عندما يقوم الناس بتحويل الموارد الاقتصادية المتاحة لهم ويعيشون ترتيبها بطريقة تجعلها أكثر منفعة وقيمة.

ت- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

درجت العادة في الفكر الاقتصادي على استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي – أو من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باعتباره من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويمثل هذا المؤشر حاصل قسمة الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي الاجمالي على عدد السكان، وحيث إن الناتج المحلي الاجمالي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال عام واحد (Binani, 2009, 5-6) ، فإن حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ينطوي على تقدير حصة الفرد من السلع والخدمات في بلد ومقارنتها بحصص الأفراد في بلدان أخرى، أمّا الدخل القومي الاجمالي فيمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال عام أيضاً، والفرق بينه وبين الناتج المحلي الاجمالي هو أن هذا الأخير يحسب قيمة السلع والخدمات من الموارد الموجودة محلياً، في حين يحسب الدخل القومي الاجمالي قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد المملوكة محلياً، وبالرغم من الانتقادات الموجهة لاستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الاجمالي بوصفه مؤشراً للنمو الاقتصادي فإن استخدامه سيفي بغرض البحث، لأنه من غير الواضح وجود مقاييس كمية أخرى يمكن الاستناد عليها حصرا كمقاييس أنموذجية للنمو الاقتصادي، وأنه ما يزال المؤشر الأكثر قبولا لدى الدول والأنظمة الاقتصادية والاقتصاديين (Bin Qadur, 2013, 63).

ث- العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

كانت طروحات (كوزنتس) الذي يعتبر رائداً في الأبحاث الخاصة بتأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل، تمثل تحديداً لمسار العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والتي تبدأ بارتفاع التفاوت في المراحل الأولى من التنمية، وتنتهي بانخفاض التفاوت مع ارتفاع متوسط الدخل، إذ رأى أن آثار النمو الاقتصادي على توابع الدخل تتغير عند مراحل مختلفة من النمو، حيث تتسع فجوة التفاوت في الدخل في المراحل المبكرة من النمو الاقتصادي، وتبقى هذه الفجوة مستقرة لمدة معينة قبل أن تضيق في المراحل المتأخرة، وبعبارة أخرى فان كوزنتس استنتج وجود منحنى يأخذ شكل حرف لا معكوساً بين النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع المخل، وهو ما أصبح يعرف بفرضية كوزنتس أو منحنى لا المقلوب (ALKawaz, 2008, 34).

ولقد اختلفت الدراسات التي حاولت التحقق من صحة فرضية كوزنتس، حيث أبدت العديد منها هذه الفرضية، في حين عارضتها أخرى، وإظهار العديد من الدول النامية سلوكاً مخالفاً لفرضية كوزنتس، حيث ركزت معظم هذه الدراسات على اختبار العلاقة أُحادية الأتجاه، بمعنى الكيفية التي يؤشر بها النمو الاقتصادي في الدول على التفاوت في توزيع الدخل فيها، إلّا أنه وبعد الطلاق النظرية الحديثة للنمو، أو ما يطلق عليها نظرية النمو الذاتي (Endogenous growth theory) في منتصف الثمانينيات تحول اهتمام الاقتصاديين إلى دراسة الاتجاه المعاكس، أي كيف يؤثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد توجد عدة نظريات تربط بين التفاوت في توزيع الدخول والنمو الاقتص، إلّا أنها لم تتفق فيما بينها على اتجاه العلاقة أو الميكانيكية التي ينتقل من خلالها التأثير بينهما (ALBatran, 2013, 281).

المبحث الثاني: العلاقة بين النمو والتفاوت في توزيع الدخل والمتغيرات المستقلة

أولاً: الفساد والنمو الاقتصادي

تعددت تعاريف الفساد بتعدد الجهات التي عملت على دراسته و تحديد أبعاده، فقد اتجه البنك العالمي إلى تعريف الفساد على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث ذلك عندما يقوم موظف بقبول أو ابتزاز أو طلب رشوة لتسهيل إجراء أو اتمام عقد، كما يحدث أيضاً عندما يعرض وكلاء أو وسطاء شركات، تقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة بصفة استثنائية، من أجل تحقيق أرباح خارج إطار القانون كما يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب وسرقة المال العام (أموال الدول) مباشرة، وقد حددت الأدبيات الكثير من العوامل التي تُعتبر مولد للفساد، والتي لا يمكن اعتبارها من بين أسبابه فقط، كتركز السلطة، السلطة التقديرية للنفقات العمومية، هيكلة النظام الضريبي، أجور القطاع العام عند إبرام عقود الصفقات الدولية بالخصوص من أجل استخراج الموارد الطبيعية، في حين إن منظمة الشفافية الدولية تعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجِل تحقيق مكاسب شخصية.

وقد عرفه علماء الاجتماع على أنه افرازات سوء العلاقة بين الدولة والمواطنين، والتي تتجلى في الابتزاز، المحسوبية والمكافآت الإضافية التي يطلبها الأعوان العموميون، وهو ما ينتج عن فقدان الثقة في قدرة الحكومة على تسيير شؤون الدولة لصالح المواطنين.

1- الأثر الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي

يعتبر كل من (left1964) و (hungton,1968) أن الفساد (الرشوة) هو وسيلة فعالة لتحاور التشريعات و الإجراءات الإدارية البطيئة الفاحصة، حيث اعتبر أنه يعزز الكفاء الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين، من خلال العمل على تجاوز القيود التي تفرضها الحكومات، وهي قيود من شأنها أن تؤدي إلى إعاقة الاستثمار، كما أنها قد تتعارض مع قرارات اقتصادية من شأنها دعم من النمو, فانتشار الرشوة حسبهما يسهل الحياة الاقتصادية في بعض الحالات (e.lavallee,2008,7), و قد اعتبرا أن انتشار الفساد من شأنه أن يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال آليتين تتمثلان في :

ممارسات الرشوة من شأنها تجنب الإجراءات البيروقراطية في حركة الأموال، الأعوان الحكوميين الذين يسمح لهم بقبول رشاوى، يرفعون مجهوداتهم خاصة عندما تكون الرشوة بمثابة جزء من مداخيلهم، إن الآلية الأولى تسمح بزيادة احتمال أن يكون للرشوة أثر إيجابي فقط في البلدان التي تتميز بإجراءات بيروقراطية معقدة، في حين إن الآلية الثانية موجودة بغض النظر عن طبيعة الإجراءات البيروقراطية (Abdulqader, 2018, 59).

غير أن هذه النظرية عرفت انتقادات حادة من منطلق أن التشريعات والإجراءات المشار إليها، إنما تمت مناقشتها بجدية، إذ إنه لا يعقل أن تعيق النمو الاقتصادي مثل انتشار الرشوة باعتبارها متغيرا خارجيا يصعب التحكم فيه، حيث إنه من المنطقي أن يضطر الأعوان العموميون إلى فرض إجراءات غير قانونية الهدف منها تحصيل المزيد من الرشوة (e.lavallee,2007,8).

2- الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي

قد يكون الأثر الذي يحدثه انتشار الرشوة إيجابيا على النمو الاقتصادي وفقا للمبررات التي تم تقديمها، غير أنه لا يمكن أن يكون بحجم الضرر الذي تلحقه هذه الظاهرة بالنشاط الاقتصادي، فالأثر السلبي لظاهرة الفساد مبرر من قبل الكثير من الدراسات. وفي هذا الصدد قد قام Mauro بتحليل مؤشرات الرشوة (الفساد)، البيروقراطية ونجاعة النظام القضائي لقاعدة البيانات Business international (BI) للمدة 1983-1980، وهي مؤشرات تم الحصول عليها بناء على عمليات الاستقصاء التي انشأها القائمون على قاعدة البيانات هذه لقرابة 70 بلداً، إذ اعتبرت هذه من بين أولى الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع.

فحسب أنموذج النمو الداخلي، بإمكان الإجراءات البيروقراطية غير الفعالة التأثير على النمو بطريقة غير مباشرة من خلال تخفيض معدلات الاستثمار، أو بطريقة مباشرة من خلال سوء توزيع الاستثمارات بين القطاعات ومن جهتها، فإن نماذج النمو التقليدية تعتبر أنه من الممكن للرشوة أن تؤثر على استقرار مستوى الدخل، وذلك من خلال سوء توزيع الإنتاج فيما بين القطاعات، وبالتالي عندما يكون الاقتصاد دون المستوى المستقر للدخل، فإنه يمكن أن تؤدي زيادة انتشار الفساد إلى انخفاض النمو". كما أن الإجراءات البيروقراطية غير الفعالة بإمكانها أيضاً تخفيض الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وبالتالي معدل الاستثمار (الجمل,2014, 522) ومن أجل تفسير علاقة المستويات العالية للفساد بمستويات النمو البطيئة للدول فإن (L. Ndikumana 2007) يرى أن ذلك يرجع إلى طبيعة نظام الحوكمة". إذ إن أنظمة الحكومة في البلدان النامية غالبا ما تكون صارمة عنها في البلدان الصناعية، كما أنها أكثر سوءاً في البلدان الإفريقية بالمقارنة مع باقي بلدان العالم النامي، وقد اعتبر بأن الفساد له من الأثر الكبير من حيث توزيع مداخيل الأفراد ةلاسيما الفقراء، إذ إنها تحد من نمو مداخيلهم، وتعمل على تخفيض النفقات العمومية الموجهة إليهم، كما أنها تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية (congestion) و تعمل على زيادة الكفاءة الرأسمالية في الإنتاج، و الذي من شأنه تخفيض الآثار المحتملة لكل من الاستثمار والنمو على العمالة.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية من البلد المستثمر إلى البلد المستفيد بهدف إنشاء مشروع اقتصادي جديد وإدارة مشروع موجود بالفعل، لزيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة، مما يتيح للأجانب التحكم في إدارة المشروع.

من خلال التعريف السابق يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة سمات:

- تحكم الاستثمار الأجنبي في إدارة المشروع في الدولة المضيفة، يتميز الاستثمار بأنه منتج ويحقق التنمية في الدولة المضيفة، يوفر الاستثمار الأجنبي منافع اجتماعية منها خلق فرص عمل وتوفير نقد أجنبي من أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي أنه يعمل على زيادة الصادرات، والحد من الواردات، وذلك عن طريق الاتصال بالأسواق في الخارج (ALEnezi, 2012, 13-16).
- توسيع الطاقة في رأي كينز في نظريته عام 1936 أن الاستثمار هو العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر هو المؤشر الأساسي للإنتاجية ورفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وركز كينز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني، ورأى أن أي تغيير في حجم الإضافات الاستثمار– الإنفاق العام – الصادرات يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً على حجم الناتج، ويوضح كينز من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث أي تغيير في حجم الإضافات (مثل الاستثمار) سيؤدي إلى حدوث تغيير أكبر منه في حجم الدخل أو الناتج، وفي الاتجاه نفسه علاقة طردية، وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي (Jibari, 2015, 126)، (ALBadri, 2017, 70).
- جاء في أنموذج روستو لمراحل النمو عام 1960 والذي حدد خمس مراحل أن تمر بهم الدول لتحقيق النمو، وقسم روستو الدول وفقا لهذه المراحل على مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى الدول النامية، وهي الدول التي لازالت في المرحلة الأولى أو الثانية، والمجموعة الثانية تضم الدول المتقدمة الدول التي وصلت أو اجتازت المرحلة الثالثة, وحدد روستو شروط الوصول للمرحلة الثالثة وتتمثل بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في تعبئة المدخرات المحلية أو الأجنبية لتمويل الاستثمارات، أي إنه حدد شروط النمو في تحقيق معدل استثمار مرتفع، ولكن يعاب عليه أنه يضع أنموذجاً يحدد معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق هذا النمو (Abdulmola, 2021, 73-80).
- ظهرت بعد ذلك نظريات حديثة تحاول تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتوصلت هذه النظريات إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وذلك فضلاً عن وجود آثار إيجابية غير مباشرة تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يسهم في زيادة النمو داخل الدولة. وتفترض هذه النظرية وجود علاقة المصلحة المشتركة بين طرفي الاستثمار، حيث إن هذه العلاقة يستفيد منها كل من الطرفين (الشركات المستثمرة والدولة المضيفة) وتتوقف هذه المنافع على سياسات

كل طرف كذلك يرى مؤيدو هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في الاستفادة من الموارد البشرية والمالية الموجودة في الدولة المستثمر بها، بل ويعمل أيضاً على نقل التقنيات المختلفة في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ في الدولة المستثمر بها.

ثالثاً: عدم الاستقرار السياسي الاجتماعي والنمو الاقتصادي

يركز الأدب النظري الحديث في بعض جوانبه على الأثر النفسي والاجتماعي والسياسي المترتب على عدم المساواة في توزيع الدخل التي تم التأكيد عليها من قبل، وتوضح هذه القناة أن زيادة معدلات التفاوت في الدخل قد تدفع الفقراء إلى الانغماس في جملة الأنشطة غير القانونية، مثل والجرائم والاحتجاجات والأفعال السياسية المخربة مما يؤدي إلى إثارة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، من ناحية أخرى توضح هذه القناة أثر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي على النمو الاقتصادي، إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من شأنه أن يؤثر على الإنتاج بطرائق شتى (Alesina and Perotti, 1994,83)

فهو يجعل الاقتصاد أقل جاذبية أمام المستثمرين، ومن خلال التكلفة التي يفرضها في صورة تدخل الشرطة في المناطق التي تنتشر فيها الأنشطة غير المرغوبة، وفي صورة الخسائر التي تخلفها أعمال الشغب والاحتجاجات، والتكلفة المباشرة لما يمكن أن تقوم به الضحايا من أفعال في مواجهة الخطر، وأخيراً من خلال تكلفة الفرصة، التي تتمثل في الأنشطة الاقتصادية التي كان من الممكن وجودها في هذه الأماكن، لو كانت أكثر استقرارا وأقل عرضة للجريمة، وبتفسير آخر للأثر السلبي للتفاوت يتم تداوله في هذا الإطار، ذلك فيما يتعلق بالمحسوبية أو رأسمالية المحاسيب ذلك أمر مفاده أن الطبقة الثرية في المجتمعات التي تتميز بتوزيع غير متكافئ للدخل قد تتمتع بقوة سياسية غير مناسبة، وهو ما قد يدفع الأثرياء إلى تخريب المؤسسات السياسية والقانونية، وذلك من خلال الانخراط بحرية في أنشطة البحث عن الربح Rent-Seeking Activities هذه الأنشطة تعيق النمو الاقتصادي (Klaus& Philipp, 2015)

المبحث الثالث: توصيف منهجية التحليل القياسي والأنموذج المستخدم في البحث

أولاً: بناء الأنموذج القياسي

1- مرحلة توصيف الأنموذج:

ويتم في هذه المرحلة التعرف على المتغيرات التي سيتضمنها الأنموذج القياسي المطلوب تقديره، فضلاً عن مصدر بيانات هذه المتغيرات، وعليه فإن الصيغة الرياضية الأنموذج ستكون على النحو الآتي:

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ إن:

Y: يتمثل المتغير المعتمد، والذي تم التعبير عنه بمعدل النمو الاقتصادي (أي معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي-% سنوياً).

X_1: تمثل معامل جيني.

X_2: تمثل صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X_3: تمثل مؤشر السيطرة على الفساد، إذ يُعد هذا المؤشر أحد مؤشرات الحكومة الستة والتي تم استخدامها من قبل البنك الدولي لقياس ومعرفة مدى قدرة الحكومات في بلدان العالم في السيطرة على الفساد، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (2.5+) والذي يشير إلى إمكانية الحكومة في السيطرة على الفساد (أي إن الفساد قليل)، وبين (2.5−) والذي يشير إلى عدم إمكانية أو قدرة الحكومة في السيطرة على الفساد (أي إن الفساد كبير).

X_4: تمثل مؤشر الاستقرار السياسي، إذ يعد هذا المؤشر أحد مؤشرات الحكومة الستة والتي تم استخدامها من قبل البنك الدولي لقياس ومعرفة مدى قدرة الحكومات في بلدان العالم في تحقيق الاستقرار السياسي، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (2.5+) والذي يشير إلى إمكانية الحكومة في تحقيق الاستقرار السياسي (أي إن الاستقرار السياسي جيد)، وبين (2.5−) والذي يشير إلى عدم إمكانية أو قدرة الحكومة في تحقيق الاستقرار السياسي (أي إن الاستقرار السياسي ضعيف).

فبالنسبة لحدود البحث الزمانية، فقد اعتمد البحث على بيانات سلاسل زمنية مداها (22) عاماً للمدة من (2000−2021).

أمّا بالنسبة للحدود المكانية، فتمثلت ببعض بلدان أمريكا اللاتينية وهي (الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، الدومنيكان، الهندوراس، البيرو، الباراغواي، الأوروغواي).

2- مرحلة اختبار الأنموذج

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية والمتمثلة بإجراء اختبار الاعتمادية للمقاطع العرضية من أجل تحديد نوع اختبارات جذر الوحدة (السكون) لبيانات البانل (Panel Unit Root Tests)، وذلك لمعرفة فيما إذا كانت من الجيل الأول أو الثاني، ثم يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية والمتمثلة بإجراء اختبارات السكون للتأكد من رتبة المتغيرات، ثم نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لفحص العلاقات بين المتغيرات على المدى الطويل، ثم تنتهي هذه المرحلة بتحديد مدة الإبطاء اللازمة لتقدير الأنموذج.

3- مرحلة تقدير الأنموذج:

بعد أن يتم توصيف الأنموذج وتحديد متغيراته والبلدان التي سيتضمنها، تأتي المرحلة الثانية، وهي مرحلة التقدير لمعلمات الأنموذج، ولكن قبل القيام بهذه المرحلة لابد لنا من معرفة رتبة المتغيرات عن طريق اجراء اختبارات جذر الوحدة (السكون) لبيانات البانل، فضلاً عن اختبار التكامل المشترك لتحديد طبيعة الأنموذج فيما إذا كان ساكناً أو متحركاً (ديناميكياً).

ولأجل معرفة ذلك، فإنه سيتم الاعتماد في عملية القياس والتقدير على أنموذج بيانات البانل أو ما يعرف بأسلوب جمع البيانات (Panel Data)، التي يمكن أن تعرف بأنها مجموعة من البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية (Cross Section) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series)، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند مدة زمنية معينة أي بيانات (البلدان، الأقاليم، الشركات، الأسر، الوحدات...الخ) المرصدة عبر مدة زمنية معينة، في حين تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك

مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، أي إن هذا الأنموذج يقوم بدمج البيانات المقطعية مع بيانات السلاسل الزمنية في آن واحد (ALJamal, 2012, 268).

ففي حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السنة الحالية بقيمها في السنوات الماضية، فإن ذلك سيقودنا إلى تضمين هذه المتغيرات في الأنموذج، وعليه سيكون لدينا أنموذج ديناميكي، وفي هذه الحالة فإننا سوف نتعامل مع نماذج الإبطاء الزمني، وخير مثال على ذلك هو أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Auto-regressive Distributed Lag Model) الذي قام بتطبيقه كل من (Pesaran and Shin, 1999) وفي عام (2001) قام بتطويره كل من (Pesaran et al, 2001).

ففي عام 1999 اقترح بيساران وآخرون مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMGE) وهي طريقة في أنها تجمع بين كل من مقدر وسط المجموعة (MGE)، والتي تسمح بتفاوت أو اختلاف كل معالم الأنموذج، وبين طريقة التقدير المدمجة التقليدية (Pooled Estimation). وتفرض هذه الطريقة قيد التجانس على المعلمات في المدى الطويل، أي إنها تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات حد الخطأ (ALAbdali, 2010, 22-23).

وعليه واستناداً إلى (Pesaran, 1999)، ومن الصيغة الرياضية (1)، فإن تقدير أنموذج البانل الديناميكي لمعدل النمو الاقتصادي باستخدام مقدر وسط المجموعة المدمجة (PMG)، يتم عن طريق استخدام تقنية، ARDL (p,q)، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البانل المقدرة (Autoregressive Distributive Lag to estimated Panel Data). وعليه فإن الصيغة القياسية لأنموذج البانل الديناميكي ستأخذ الشكل الآتي:

$$\Delta(Y_i)_t = \sum_{j=1}^{p-1} \gamma_j^i \Delta(Y_i)_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_j^i \Delta(X_i)_{t-j} + \varphi^i \left[(Y_i)_{t-1} - \{\beta_0^i + \beta_1^i (X_i)_{t-1}\}\right] + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

i=1, 2, ……., (12) ; t=1, 2, ……., 22

إذ إن:

Δ: تمثل الفروق للمتغيرات (المعتمد ولكل متغير مستقل).

***i and t*:** يمثلان البلد والزمن على التوالي.

p: تمثل عدد فترات التأخير الزمني.

Y: تمثل المتغير المعتمد، المتمثل بمعدل النمو الاقتصادي.

X: تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة السابقة الذكر.

γ and δ: تمثل معاملات العلاقة على المدى القصير (Short-run Coefficients)، أي هي المسؤولة عن وجود العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرات المستقلة المتأخرة والمتغير التابع المتأخر.

β: تمثل معلمات العلاقة في المدى الطويل (Long-run Coefficients)، والتي بوساطتها يمكن التوصل إلى ما يسمى بمعادلة التكامل المشترك.

φ: يمثل معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Form)، الذي يقيس سرعة التعديل أو التكيف نحو توازن المدى الطويل، أو سرعة تعديل معدل النمو الاقتصادي نحو علاقتها التوازنية؛ إذ يجب أن يكون قيمة هذا المعامل سالبة ومعنوية وأقل من الواحد الصحيح؛ لكي يكون هناك تصحيح للخطأ، ويكون هناك إمكانية للعودة إلى الوضع التوازني.

ε_{it}: تمثل حد الخطأ العشوائي الأنموذج، أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل المتغيرات الأخرى جميعها غير المقاسة، وتلك التي لم يتم ادخالها في الأنموذج، والتي يكون لها تأثير في معدل النمو الاقتصادي للبلد كالبطالة ومعدل التضخم.....الخ.

ثانياً: قياس وتحليل أنموذج البحث

المرحلة الأولى: اختبار اعتمادية المقاطع العرضية: Cross-Section Dependence

جدول (1): اختبار اعتمادية المقاطع العرضية لبواقي الأنموذج

Cross-Section Dependence Test	
Test	Statistic
Pesaran CD	1.607593
Prob.	(0.1079) $^{n.s}$
Notes: (*) (**) (***) ($^{n.s}$) indicate significant at 1%, 5%, 10% and not significant respectively.	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

يوضح جدول (1) نتائج اختبار (CD-Test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية وفق (Pesaran, 2004)، إذ نلاحظ عن طريق النتائج أن قيمة الاختبار قد بلغت (1.608) وعند مستوى معنوية أكبر من (5%) وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية للمتغيرات المستقلة جميعها، وعليه فإننا سوف نلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن–لن وشو.

المرحلة الثانية: اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات الأنموذج

جدول (2): نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل

Levin, Lin & Chu Test						
Series	**At Level**			**At First Difference**		
	Individual Intercept	**Individual Intercept and Trend**	**None**	**Individual Intercept**	**Individual Intercept and Trend**	**None**
Y	-10.8208*	-8.16305*	-4.24963*	---------	---------	---------
X_1	-2.17476**	-1.13126 $^{n.s}$	-4.96985*	-8.33479*	-3.26976*	-11.3388*
X_2	-6.41486*	-6.93918*	-2.30748**	---------	---------	---------
X_3	-0.96896 $^{n.s}$	-0.00501 $^{n.s}$	-0.51727 $^{n.s}$	-11.1012*	-7.87544*	-15.2428*

Levin, Lin & Chu Test						
Series	At Level			At First Difference		
	Individual Intercept	Individual Intercept and Trend	None	Individual Intercept	Individual Intercept and Trend	None
X_4	-1.54109***	-0.86793 n.s	-1.02988 n.s	11.6414*	-9.57223*	16.3229*
Notes: (*) (**) (***) (n.s) indicate significant at 1%, 5%, 10% and not significant respectively.						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

يوضح جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة؛ إذ يشير الجزء الأول منه إلى نتائج الاختبار في المستوى "Al Level" في حين يشير الجزء الثاني منه إلى النتائج عند أخذ الفرق الأول "At First Difference"؛ إذ تم استخدام اختبار (LLC) لتحديد رتبة التكامل بين السلاسل جميعها في مجموعة المتغيرات الخاصة بالبحث. ومع أن اختبار رتبة تكامل المتغيرات ليس مهماً عند تطبيق أنموذج (ARDL) طالما أن المتغيرات ذات الأهمية هي متكاملة في الأساس أو الفرق الأول أو المزيج بين الاثنين I(0) and I(1). إذ نجري هذه الاختبارات فقط للتأكد من عدم تجاوز أي سلسة الفرق الأول I(1).

فنلاحظ من نتائج الاختبار أن المتغيرات الساكنة في المستوى كانت (النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر)، أما باقي المتغيرات فأصبحت جميعها ساكنة بعد أخذ الفروق الأولية لها، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة؛ وذلك لأن قيم (t) المحتسبة أكبر من قيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وبهذا تكون نتيجة الاختبار هي أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) and I(1). ويمكن ملاحظ سكون المتغير المعتمد والمتغير المستقل الثاني في المستوى وبوادر السكون للمتغيرات المستقلة الأخرى بعد أخذ الفرق الأول لها من خلال الشكل (1)، وعلى النحو الآتي:

الشكل (1): اتجاهات المتغيرات للنموذج في مجموعة البلدان المختارة للمدة (2000–2021)

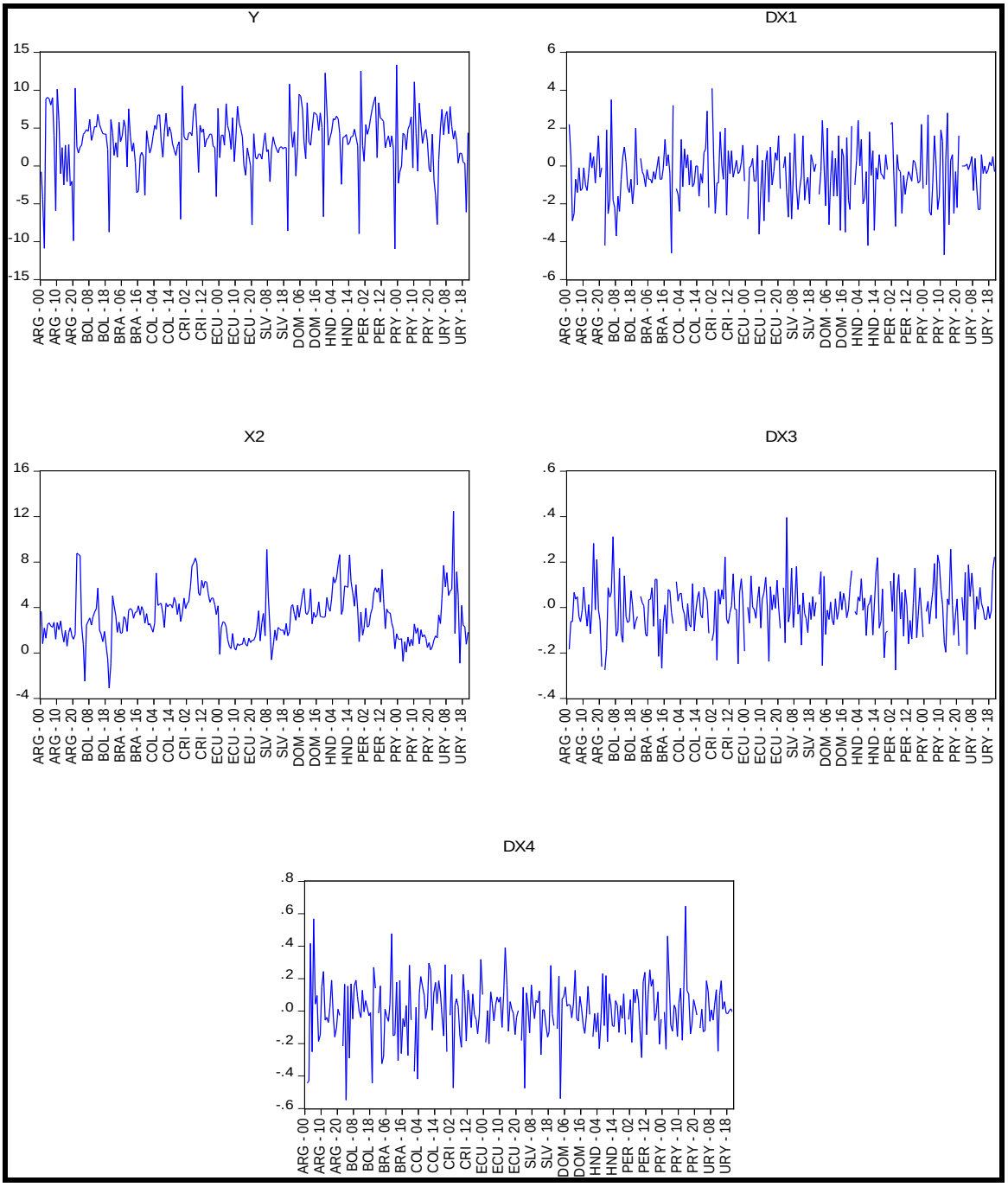

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برمجية **Eviews 12**.

المرحلة الثالثة: اختبارات التكامل المشترك: Pedroni Cointegration Test

جدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test			
Test	**Dependent Variable: Y**		
	Without Trend	**With Trend**	**None**
Within-Dimension			
Panel v-Statistic	-0.235873 $^{n.s}$	-2.132807 $^{n.s}$	0.708543 $^{n.s}$
Panel rho-Statistic	-2.554548*	-0.906274 $^{n.s}$	-3.528649*
Panel PP-Statistic	-8.618841*	-9.275360*	-8.767683*
Panel ADF-Statistic	-8.649957*	-7.996663*	-8.225934*
Between-Dimension			
Group rho-Statistic	-1.674747**	0.074504 $^{n.s}$	-2.928627*
Group PP-Statistic	-11.37982*	-13.45363*	-14.01129*
Group ADF-Statistic	-10.20911*	-8.854424*	-10.11835*
Notes: (*) (**) (***) ($^{n.s}$) indicate significant at 1%, 5%, 10% and not significant respectively.			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

يوضح جدول (3) نتائج اختبار بيدروني (Pedroni) للتحقق فيما إذ كان هناك علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة في مجموعة البلدان المختارة، إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أن الإحصائيات الأربع للاختبار (Panel PP, Group PP, Panel ADF and Group ADF) على التوالي، وعند مستوى معنوية (1%, 5%, and 10%)، تؤكد على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك، أي إن متغيرات البحث في مجموعة البلدان النامية المختارة تتجه معاً نحو التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى، هناك علاقة طويلة المدى بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في البحث.

المرحلة الرابعة: تحديد فترة الإبطاء المثلى: Lag Order Selection

جدول (4): فترة الإبطاء المثلى للأنموذج

Panel VAR Model for lag Order Selection						
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	-1529.783	NA	59.25481	18.27123	18.36421	-1529.783
1	-826.0168	1357.264	0.018342	10.19068	10.74853*	-826.0168
2	-797.8282	52.68583	0.017673	10.15272	11.17544	-797.8282
3	-767.0630	55.67030*	0.016533*	10.08408*	11.57169	-767.0630
4	-746.2605	36.40449	0.017444	10.13405	12.08653	-746.2605
5	-727.1040	32.38347	0.018813	10.20362	12.62097	-727.1040
6	-719.1002	13.05386	0.023236	10.40595	13.28818	-719.1002
7	-710.9152	12.86221	0.028738	10.60613	13.95324	-710.9152
8	-691.1494	29.88395	0.031096	10.66845	14.48043	-691.1494
Notes: (*) indicates lag order selected by the criterion.						

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

يوضح جدول (4) عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الأنموذج، وبناءً على معيار أكايك (AIC)، فإن هيكل أنموذج (ARDL) المتباطئ للمتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة والذي يخلص الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي هو (3, 2, 2, 2, 2).

المرحلة الخامسة: تقدير أنموذج البانل الديناميكي (Dynamic Panel ARDL):

جدول (5): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للأنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D (Y)				
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regresses (2 lag, automatic): (X1) (X2) (X3) (X4)				
Selected Model: ARDL (3, 2, 2, 2, 2)				
Long Run Equation				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	0.059952	0.007814	7.672295	(0.0000)*
X2	0.179243	0.062313	2.876513	(0.0047)*
X3	2.708690	0.606941	4.462858	(0.0000)*
X4	-2.464480	0.623002	-3.955816	(0.0001)*
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.931586	0.314966	-2.957731	(0.0037)*
D(Y(-1))	-0.136718	0.248462	-0.550259	0.5831
D(Y(-2))	-0.197175	0.189855	-1.038558	0.3010
D(X1)	-0.098289	0.280522	-0.350378	0.7266
D(X1(-1))	0.317962	0.309348	1.027846	0.3060
D(X2)	1.273904	0.384886	3.309819	0.0012
D(X2(-1))	0.167757	0.295835	0.567062	0.5717
D(X3)	-6.765569	2.387974	-2.833184	0.0054
D(X3(-1))	-0.260308	4.312435	-0.060362	0.9520
D(X4)	4.810295	3.008251	1.599034	0.1123
D(X4(-1))	0.913387	3.139057	0.290975	0.7715
Notes: (*) (**) (***) ($^{n.s}$) indicate significant at 1%, 5%, 10% and not significant respectively.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EViews 12.

يوضح جدول (5) نتائج معامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في المدى الطويل والقصير للأنموذج، وعليه نستنتج الآتي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ: Error Correction Form

لقد أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ (ECM) قد بلغت قيمته (0.931586-) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً وأقل من الواحد الصحيح وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يؤكد وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية قصيرة المدى بين متغيرات البحث المستخدمة باتجاه العلاقة التوازنية طويلة المدى،

مما يعني ذلك أن الانحرافات أو الاختلافات في معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير يتم تصحيحها في سنة واحدة تقريباً من أجل العودة إلى الوضع التوازني في المدى الطويل.

أولاً: نتائج تقدير معلمات المدى الطويل والقصير: وجاءت هذه النتائج متباينة ويمكن تفسيرها على النحو الآتي:

1. وجود علاقة طردية ومعنوية في المدى الطويل فقط بين معامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي وعند مستوى معنوية أقل من 1%، أي إن زيادة معامل جيني بمقدار واحد صحيح؛ سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.059%)، وهذا ما يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية.
2. وجود علاقة طردية ومعنوية في المدى القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي وعند مستوى معنوية أقل من 1%، أي إن زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1%؛ سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.274%) في المدى القصير وبنسبة (0.179%) في المدى الطويل، وهذا ما يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية.
3. وجود علاقة عكسية ومعنوية في المدى القصير بين مؤشر السيطرة على الفساد ومعدل النمو الاقتصادي وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي إن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بمقدار واحد صحيح سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (6.766- %) وهذا ما يتعارض مع منطوق النظرية الاقتصادية. أما في المدى الطويل فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي إن زيادة مؤشر السيطرة على الفساد بمقدار واحد صحيح؛ سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (2.709%)، وهذا ما يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية.
4. وجود علاقة عكسية ومعنوية في المدى الطويل فقط بين مؤشر الاستقرار السياسي ومعدل النمو الاقتصادي، أي إن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي بمقدار واحد صحيح؛ سيؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (2.464- %)، وهذا ما يتعارض مع منطوق النظرية الاقتصادية.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1- بينت نتائج البحث أنه لا يوجد مساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لمجتمع الدراسة (أمريكا اللاتينية)، إذ هناك فئات أخرى تحصل على أعلى نسبة من الدخل، في حين هناك فئات أخرى تحصل على نسبة قليلة من الدخل القومي، وهذا يعود أيضاً من معدلات النمو المتحققة لعينة البحث.

2- أظهرت نتائج البحث من خلال تقدير أنموذج معامل تصحيح الخطأ (ECN) بأنه هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية المستقلة والنمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ (0.931586 -) وهي قيمة سالبة ومعنوية، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الأنموذج، ومعنى ذلك أن الانحرافات في معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير يتم تصحيحها بما يقارب سنة واحدة للعودة إلى التوازن.

3- كشفت الدراسة عن علاقة تقدير المعلمات في المدى الطويل وجود علاقة طردية بين متغير معامل جيني والنمو الاقتصادي، إذ بلغت قيمة المعلمة X_1 المتمثل بمعامل جيني (0.059952) بقيمة احتمالية (0.0000) ذات دلالة إحصائية أقل من 5 % بمعنى عند ارتفاع معامل جيني بمقدار وحدة واحدة يسهم ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار (0.05 %) أما متغير X_2 الذي يمثل صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت قيمة المعلمة المقدرة له (0.179243) وهي ذات علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وبشكل معنوي، بمعنى عند قيمة X_2 بمقدار وحدة واحدة يسهم بارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار (0.179 %).

4- كما بينت نتائج مقدرات معلمات الآجل الطويل بأن متغير X_3 الذي يمثل مؤشر السيطرة على الفساد جاءت إشارته طردية وبقيمة مقدارها (2.708690) وبقيمة احتمالية (0.0000) وذات دلالة معنوية أقل من 5% ، مما يعني أن مؤشر السيطرة على الفساد له تأثير معنوي في الأجَل الطويل وبشكل طردي، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية، أما مؤشر الاستقرار السياسي X_4 فقدرت قيمة معلمته بمقدار (2.464480-) وجاءت إشارته عكسية ومعنوية ذات احتمالية قدرت (0.0001) مع النمو الاقتصادي.

المقترحات:

1- ضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وهدف تخفيض التفاوت في توزيع الدخل في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تأخذ بنظر الاعتبار الآثار الاجتماعية والسياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.

2- النمو والسياسة السليمة هي الأساس في مواجهة التحديات وتحسين توزيع الدخل.

3- انشاء المشاريع التي تسهم في رفع مستوى الدخل للطبقات المختلفة من خلال ما توفره هذه المشاريع من خدمات وفرص عمل خاصة المشاريع التي تمول من الحكومة.

Reference

Al-Badri, Essam (2017) The relationship between foreign direct investment and the conomic growth rate in Egypt's economy using internal growth models, Scientific Journal of Business Research, first and second issues.

Al-Batran, Ahmed Mustafa (2013), the relationship between inequality in income distribution and economic growth, an applied study on a group of countries for the period (1990-2010), Master's thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Palestine.

Al-Jamal, Zakaria Yahya, (2012) Model selection in fixed and random longitudinal data models, Iraqi Journal of Statistical Sciences, Volume 21, University of Mosul, College of Computer Science and Mathematics, Mosul, Iraq.

Al-Gamal, Hashem Mustafa (2014), economic corruption and its impact on development in developing countries and mechanisms for combating it from the perspective of economics, published research, Faculty of Sharia and Law in Tanta, Al-Azhar University, Egypt.

Al-Husri, Tariq Farouk (2007), Macroeconomic Analysis, a Contemporary View, Modern Library for Publishing and Distribution, Mansoura.

Al-Dulaimi, Muhammad Munajid Eifan (1995), Measuring the inequality of income distribution in Iraq, unpublished doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.

Al-Abdali, Abed bin Abed, (2010) Determinants of intra-trade for Islamic countries using the panel analysis approach, Journal of Islamic Economic Studies, Volume 16, Issue 1, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah, Saudi Arabia.

Al-Enezi, Ahmed (2012), The Legal System for Foreign Direct Investment, Master's Thesis, Faculty of Law, Middle East University, Kuwait.

Al-Kawaz, Ahmed (2008), Economics of Growth and Development, Arab Planning Institute, training program, Kuwait.

Bin Qaddour, (2013) Ashwaq, The Evolution of the Financial System and Economic Growth, Dar Al-Raya for Publishing and Distribution, Jordan, 1st edition.

Bennani, Fatiha, (2009) Monetary Policy and Economic Growth - A Study of Theory, Master's Thesis in Economic Sciences, University of Boumerdes, Algeria.

Bushmal, Muhammad, (2020) The impact of the exchange rate on economic growth in Algeria, a comparative analytical study with some Arab countries during the period 1990-2016, doctoral thesis in economics, Zian Ashour University of Djelfa, Faculty of Economic Sciences and Facilitation Sciences.

Jabbari, Shamil (2015), The impact of foreign direct investment on economic growth (A case study of Algeria), Doctoral dissertation, Oum El Bouaghi University, Algeria.

Abdel Mawla, Somaya Ahmed (2021), Development Economics and Planning, Faculty of Economics and Political Science, published research, Helwan University, Egypt.

Abdel Qader, Qadid (2018), The Impact of Corruption on Economic Growth in Arab Countries, published research in North African Economics Journal, Chlef University, Algeria.

Saqr, Muhammad Saqr (1983), Macroeconomic Theory, 2nd edition, Publications Agency, Kuwait.

Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth Quarterly Journal of Economics, 109, 465–490.-Bellù, L. G., L. P. (2005) "Charting Income Inequality: The Lorenz Curve", MPRA

Bertola, G. (1993). Market Structure and Income Distribution in Endogenous

E.LAVALLEE et autres (2007) les mecanismes à l'origine de la corruption file:///C:: une analyse sur micro-données africainesm, users/PC/DOWNLOADERs. Growth Models. American Economic Review.

Klaus, G., Philipp, S. (2015). Income inequality, economic growth, and the effectL. NdikumanaL "(2007) Corruption and Growth Outcomes: Evidence and Lessons for African Countries", in Governance and Pro-Poor Growth, African Economic Research Consortium, Nairobi, Kenya..

Saymeh, A. A. F., & Orabi, M. M. A. (2013) The effect of interest rate, inflation rate, GDP, on real economic growth rate in Jordan. Asian Economic and Financial Review, 3(3), 341.

Albert Berry and John Serieux(2006) Riding the Elephants: The Evolution of World Economic Growth and Income Distribution at the End of the Twentieth Century (1980-2000) DESA Working Paper No. 2.>

Pesaran M, Shin Y and Smith, R.P, (2001) Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Economic, Vol. 16, Elsevier, Amsterdam, Netherlands.

Pesaran M, Shin Y, 1999, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis. In: Strom S (ed) Econometrics and Economic Theory in The 20th Century, The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambidge University Press, Cambridge.

World Bank, 2022, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA.

World Bank, 2022, Data and Statistics, Worldwide Governance Indicators, Washington, D.C., USA.